

خطة بحث أولية مقترحة لدرجة الدكتوراه في القانون

الموضوع المقترح: ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقہ الإسلامي (دراسة مقارنة)

أولاً المقدمة؛ وتتضمن عدة عناصر، منها مشكلة البحث، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ونطاق البحث، والمنهجية العلمية المتبعة، ومصطلحات البحث، والدراسات السابقة.

وسيجري تقسيم مواضيع هذه الدراسة أو البحث على خمسة فصول، يتضمن كل فصل عدد من مباحث.

ثم الخاتمة؛ وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات، ثم قائمة المراجع العلمية.

المقدمة:

يعد القضاء من أركان الدولة، وأهم سلطة من السلطات الثلاث التي تركز عليها الدول؛ فبه تُقام الحدود ويُحفظ الأمن وتُضمن للناس حرياتهم وحقوقهم، كما يُعد مصطلح التقاضي عن بعد من المصطلحات المعاصرة والحديثة في الاختصاص القضائي والقانوني، ونتيجة للتطور التقني الهائل في العصر الحديث، الذي انعكس تأثيره على كافة الجوانب، ومن ذلك الجانب القضائي والعدلي؛ ما جعل الجانب العدلي والقضائي حول العالم يستفيد بصورة مباشرة من هذا التطور في المجال التقني، فبادرت الكثير من الدول إلى إدخال تلك التقنية في الجانب القضائي؛ فأضحت الكثير من المحاكم محاكم إلكترونية، إذ أنها تعتمد في جميع مراحل إجراءات الدعوى على الجانب التقني الإلكتروني، بدءاً من قيد الدعوى حتى صدور الحكم، ومن أوائل الدول التي تُعد رائدة في إدخال تلك التقنيات الحديثة في الجانب القضائي، المملكة العربية السعودية، إذ أنها في خطوات متسارعة وفي زمن قصير استطاعت أن تحوّل المحاكم في القضاء بنوعيه العام والإداري إلى محاكم رقمية شاملة، وحينما وضعت المملكة العربية السعودية خطتها الطموحة -وهي رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠- بتخطيط وتنفيذ وإشراف من سمو ولي العهد -حفظه الله-، كان من أبرز مخرجاتها الإيجابية ما يصطلح عليه "التحول الرقمي"، ومفهومه "تحويل كافة الإجراءات في جميع أجهزة الدولة من الأساليب التقليدية السابقة إلى الاعتماد على الأساليب التكنولوجية الرقمية الحديثة، من خلال التعاملات الإلكترونية"، إذ كانت المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي أخذت زمام السبق؛ فأصدرت جملة من القوانين المتعلقة بالتحول الرقمي، فمن ذلك نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ والذي يعد نقلة تشريعية مبكرة وهائلة في ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وما يتعلق بجميع الوقائع الإلكترونية وتنظيمها وفق إطار قانوني تنظيمي له أثر منتج في إرساء قواعد قانونية تحكم جميع التعاملات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص^(١)، كما أن تلك البيئة التشريعية الرقمية من شأنها أن توسع استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي وفي جميع المجالات، كالمجال الطبي، والتعليمي، والتعاملات المالية الإلكترونية، كما أن مبادرة المملكة العربية السعودية إلى سن نظام يختص بالتعاملات الإلكترونية يساهم أيضاً في إزالة جميع العوائق أمام استعمال التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وكذا ما تضمنه قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٠٨) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨ هـ المتعلق بإقرار رؤية المملكة العربية السعودية بكافة ما تضمنته من برامج طموحة وكذلك برنامج

^١ - نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ

التحول الرقمي^(١)، كما تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٨) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٥ هـ الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية^(٢)، وكذا مبادرة المنظم السعودي في تقرير وتشريع مسألة التقاضي عن بعد والتحول الرقمي من خلال تضمين الأنظمة القضائية إجراءات التقاضي عن بعد، إذ قرر المنظم السعودي في المادة الثانية والسبعون من نظام المرافعات الشرعية على جواز تدوين بيانات صُحف الدعاوى والتبليغات وجميع إجراءات الدعاوى إلكترونياً، وأن لها حكم المحررات المكتوبة^(٣)، وكذا ما تضمنته أحكام المادة السابعة من نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١١) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٤ هـ التي تُقرر ذات الحكم في مسألة إجراءات الدعاوى وجواز تنفيذها إلكترونياً^(٤)، وكذا مبادرة المنظم السعودي في مسألة تبليغات الدعاوى للخصوم من خلال الوسائل الإلكترونية وأن تلك التبليغات الإلكترونية تعد منتجة لآثارها النظامية بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم ٣٩/٦/٢١٩ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٢١ هـ المبني على الأمر الملكي رقم ١٤٣٨٨ وتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥ هـ، إلى سوى ما تقدم من المبادرات الطموحة في مجال التحول الرقمي في الشأن العدلي والقضائي، إذ جرى تحويل المحاكم الى محاكم الكترونية، بدءاً من قيد الدعوى ومباشرتها، وإرفاق المستندات، وسماع أقوال الخصوم، وشهادة الشهود، حتى صدور الحكم، كل ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، مع سعي المنظم السعودي جاهداً الى تضمين جميع إجراءات التقاضي عن بعد عدة ضمانات إجرائية وموضوعية؛ سعياً لتحقيق أعلى درجات العدالة، كتوثيق جلسات الدعوى وتصويرها، وسماع الإقرارات وتوثيقها، وفحص شهادة الشهود، وكذا ضمانات في طرق الاعتراض على الأحكام، ومع ذلك فإن تلك الوسائل الحديثة كغيرها يتمحّص عنها بعض السلبيات كما يتولد عنها كثيرًا من الإيجابيات، فمن عيوبها؛ مسألة التحقق بصورة دقيقة من صفة المتقاضين وكذا صفة الشهود، وصعوبة التوثيق في بعض وقائع الدعوى بسبب خلل في التقنية أو الشبكة؛ فلا تتمكن الدائرة القضائية من التوثيق بسبب تعذر وصول أرقام التحقق، وهي بمثابة التوقيع الإلكتروني، وكذا تفاوت قدرة المتقاضين على استخدام المنصات الإلكترونية لأسباب متفاوتة منها: عدم قدرة بعض المتقاضين على التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة، وكذا ضعف الجانب المادي إذ أن التقاضي عن بعد يحتاج الى توافر أجهزة وشبكة تواصل عن بعد، وكذا ضعف التواصل المباشر ما بين الدائرة القضائية والمتقاضين، إلى غير ما سبق من عيوب تشكل جملة من التحديات التي تؤثر بصورة مباشرة على ضمانات التقاضي عن بعد، وقد سار القضاء في المملكة العربية السعودية عقوداً من الزمن على استمداد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد وأحكام الفقه الإسلامي ما يستلزم معه تجلية أحكام الفقه الإسلامي في مسألة التقاضي عن بعد والضمانات التي أوردتها الفقهاء المتقدمين رحمهم الله ، كما أن التطرق إلى ضمانات التقاضي في الفقه الإسلامي غايته تجلية القواعد الشرعية السابقة في التقاضي عن بعد وتأصيل مسائله التي استندت عليها بعض القوانين العاصرة في مسألة التقاضي عن بعد، ومن ذلك القضاء السعودي.

إذ أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ تضمن في مادته السابعة ما نص الحاجة منه "على أنه يستمد الحكم سلطته من كتاب الله وسنة

^١ - قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٠٨) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨ هـ

^٢ - قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٨) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٥ هـ

^٣ - نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ

^٤ - نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١١) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٤ هـ

نبه وهما الحاكمان على جميع الأنظمة" كما أن المادة الأولى من نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨ هـ تضمنت على أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم سوى أحكام الشريعة الإسلامية، ما يقرر معه أن تجلية قواعد الفقهاء في الشريعة الإسلامية في مسألة التقاضي عن بعد واستظهار مسائلهم أمر تستلزمه هذه الدراسة أو البحث.

مصطلحات البحث: التقاضي عن بعد، القضاء، ضمانات التقاضي، الفقه الإسلامي

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في ظهور واقعة جديدة في الشأن القضائي وهي مسألة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية إذ أن التطور الهائل في الوسائل التقنية الحديثة جرى إدخالها والاستعانة بها في كافة المجالات، ومن ذلك مرافق القضاء والشأن العدلي؛ إذ أضحت جميع إجراءات التقاضي في المملكة العربية السعودية يجري تنفيذها من خلال وسائل التقنية الحديثة، بدءً من قيد الدعوى، مروراً بتبليغات الخصوم، وحضور الجلسات، وسماع البينات، إلى سوى ما تقدم من إجراءات يجري تنفيذها من خلال الوسائل التقنية الحديثة عوضاً عن القضاء التقليدي بناءً على قرار وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٠/٥/١٤٤١ هـ، وهو ما يُصطلح عليه في العصر الحاضر (التقاضي عن بعد).

ولأن الاستعانة بهذه الوسائل في جانب من أهم الجوانب وهو مرفق القضاء، يشكل كثيرًا من التحديات التي ربما تمس بصورة مباشرة ضمانات التقاضي ما يتولد عن ذلك مشكلة في مسألة التقاضي عن بعد وتحديات تحتاج إلى تكيف فقهي ونظامي من ناحية، وتأصيل شرعي من جهة أخرى، لندرة وغياب النصوص التشريعية التي تنظم بصورة مباشرة مسألة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي، ولأن القضاء السعودي في المملكة العربية السعودية يستمد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد الفقه الإسلامي، ما يقتضي معه ضرورة إدخال قواعد ونصوص الفقه الإسلامي إلى هذه الدراسة لأجل محاولة سد الفجوة التشريعية في أحكام التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية ومعالجة الفراغ التنظيمي والاستعانة بقواعد الفقه الإسلامي في هذه المسألة.

إذ أن نظام القضاء وأنظمة الإجراءات القضائية أحكامها عامة، وقواعدها تنظم مسائل التقاضي التقليدي، ولم أفق على نصوصٍ تشريعية في الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية تنظم مسائل التقاضي عن بعد على وجه الخصوص، ما يقتضي معه وجوب استقراغ الجهد واستقراء النصوص والقواعد القانونية التي تنظم مسألة التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وبعض القوانين المعاصرة بغية تقديم مقترحات وقواعد قانونية تفتح آفاقاً للمنظم السعودي للاستناد إليها حينما يتجه إلى أفراد مسألة التقاضي عن بعد ومعالجتها بنصوص وقواعد قانونية تخصها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في مسألة من أهم المسائل التي تمس العدالة والشأن العدلي، وهي مسألة التقاضي عن بعد، إذ أن القضاء من أهم سلطات الدولة وركن من أركانها، والتقاضي عن بعد يعد أهم إفرزات التطور التقني، وهذا البحث يجلي أحكام التقاضي عن بعد ويؤصل مسائله، ويسعى إلى إيجاد وتقييد المسائل التي تنظم التقاضي عن بعد؛ سعياً إلى مزيدٍ من الضمانات في جانب التقاضي عن بعد، وتجنباً للمساوئ والعيوب التي تظهر من خلال الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة في التقاضي عن بعد، وتأسيساً على ما تقدم ربما نحصر أهمية هذا البحث في عدة جوانب منها الأهمية العلمية، وذلك في مساهمة هذا البحث في تجلية النصوص والقواعد المتعلقة في أحكام التقاضي عن بعد؛ من خلال شرح وبيان النصوص والقواعد القانونية وكذا القواعد المنقولة في الفقه الإسلامي، مع استفادة المكتبة العلمية من هذه الدراسة أو البحث، ومنها الأهمية العملية، وذلك أن هذا البحث يسهم مساهمة مباشرة في إيجاد الحلول وتكييف القواعد والنصوص القانونية واستقراء قواعد التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؛ لأجل المساهمة المباشرة في معالجة مشاكل التقاضي عن بعد لدى المحاكم في القضاء السعودي، وكذا أهمية تشريعية، وذلك في اقتراح القواعد القانونية والشرعية التي تساهم وتساعد المنظم السعودي إلى إيجاد النصوص القانونية التي تخص مسائل التقاضي عن بعد؛ لسد الفراغ والنقص التشريعي في هذا الجانب.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل من أهمها:

- ١- تجلية مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٢- معرفة المراحل التاريخية لنشأة وتطور التقاضي عن بعد في القضاء السعودي.
- ٣- تجلية ضمانات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٤- التعرف على أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالوسائل الأصلية والبديلة في القضاء السعودي.
- ٥- تجلية التحديات التي تواجه التقاضي عن بعد مع تقديم مقترحات للمنظم السعودي تعين على مزيد من ضمانات التقاضي عن بعد.

تساؤلات البحث:

- ١- ما مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟
- ٢- ما المراحل التاريخية لنشأة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي؟
- ٣- ما هي ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟
- ٤- ما أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالطرق الأصلية والبديلة في القضاء السعودي؟

٥- ما مفهوم صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؟

منهجية البحث:

جرى السير في هذا البحث على المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع النصوص محل المشكلة، وكذا استخدام المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل النصوص محل الدراسة، وكذا استخدام المنهج المقارن؛ وذلك بالمقارنة ما بين النصوص المتعلقة في التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والنصوص الفقهية الشرعية وبعض القوانين المعاصرة المتعلقة في التقاضي عن بعد.

خطة البحث:

الفصل الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي وخصائصه:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في القضاء السعودي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي لغةً

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي اصطلاحاً

المطلب الثالث: مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لأحكام القضاء السعودي

المبحث الثاني: مبررات وخصائص التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بعد

المطلب الثاني: خصائص التقاضي عن بعد

الفصل الثاني: لمحة عن نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية والقوانين المعاصرة:

المبحث الأول: نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: القوانين واللوائح المنظمة للقضاء عن بعد في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: دور وزارة العدل السعودية في تفعيل التقاضي عن بعد.

المبحث الثاني: التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

المطلب الثاني: مراحل تطور التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

الفصل الثالث: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية والوسائل البديلة لفض المنازعات في القضاء السعودي:

المبحث الأول: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية:

المطلب الأول: الدعاوى المدنية في القضاء العام

المطلب الثاني: الدعاوى الإدارية

المطلب الثالث: الدعاوى الجنائية

المبحث الثاني: الدعاوى التي تعقد عن بعد عبر الوسائل البديلة لفض المنازعات:

المطلب الأول: النزاعات المدنية

المطلب الثاني: النزاعات الجنائية

الفصل الرابع: ضمانات وعوائق التقاضي عن بعد:

المبحث الأول: الضمانات القضائية في الإجراءات:

المطلب الأول: توثيق الجلسات

المطلب الثاني: تصوير الجلسات وتسجيلها

المطلب الثالث: علانية الجلسات

المطلب الرابع: الاتصال المرئي للجلسات

المطلب الخامس: حق اطلاع أطراف الخصومة على ملف الدعوى إلكترونياً.

المطلب السادس: ضمانات تقنية الجلسات وحوكمتها

المبحث الثاني: الضمانات القضائية في الموضوع:

المطلب الأول: تقديم البيانات شفاهة وكتابة

المطلب الثاني: سماع الإقرارات وتوثيقها

المطلب الثالث: سماع شهادة الشهود وفحصها

المطلب الرابع: ندب الخبراء

المبحث الثالث: الضمانات القضائية في الاعتراض على الأحكام:

المطلب الأول: الاعتراض بطريق الالتماس

المطلب الثاني: الاعتراض بطريق الاستئناف

المطلب الثالث: الاعتراض بطلب النقض

المبحث الرابع: عوائق التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: عوائق تقنية

المطلب الثاني: عوائق قانونية

المطلب الثالث: عوائق إدارية

المطلب الرابع: عوائق مادية

الفصل الخامس: مفهوم التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وضمانته وصورة:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي اصطلاحاً في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي عن بعد في اصطلاح الفقهاء

المطلب الثالث: حجية التقاضي عن بعد في القضاء الإسلامي

المبحث الثاني: صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: كتاب القاضي إلى القاضي

المطلب الثاني: الاستخلاف

المطلب الثالث: الحكم على الغائب

المبحث الثالث: ضمانات التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: الضمانات المتعلقة بالحكم على الغائب

المطلب الثاني: الضمانات المتعلقة بكتاب القاضي الى القاضي

الفصل الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي وخصائصه

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في القضاء السعودي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي لغةً:

مفهوم التقاضي لغةً: إحكام الشيء والفراغ منه، وقيل: الإحكام والإنفاذ، والقاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على إحكام أمرٍ وإتقانه^(١)، وقد تواضع أهل اللغة على مفهوم القضاء لغةً، وآلت أقوالهم إلى أنه: إتمام الشيء وإحكامه والفراغ منه^(٢)، وقد ورد مفهوم القضاء ومشتقاته كثيرًا في القرآن الكريم على عدة معانٍ، ومن ذلك قول الله عز وجل {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} (الإسراء: ٢٣) أي أمرَ، وقد يأتي بمعنى الفراغ، ومن ذلك قول الله عز وجل {فإذا قضيتُم مناسككم} (البقرة: ٢٠٠)، وقد يأتي بمعنى الفصل بين الناس يوم القيامة، ومن ذلك قول الله عز وجل {قُضِيَ بينهم بالقسط} (يونس: ٤٧)، وقد يأتي بمعنى الحكم، ومنه قول الله عز وجل {ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت} (النساء: ٦٥) إلى سوى ما تقدم من مفاهيم القضاء في اللغة^(٣).

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي اصطلاحًا:

تناول الفقهاء مفهوم القضاء اصطلاحًا في عدة مفاهيم ربما تفاوتت في الصياغة، لكنها تتفق في الحكم والأثر، بناءً على اختلافهم في بعض الصور والمفاهيم في المذاهب الفقهية الأربعة^(٤)، وسأقتصر هنا إلى إيراد ما قرره مذهب الحنابلة في مفهوم القضاء اصطلاحًا، إذ أن الحنابلة يعرفون مفهوم القضاء اصطلاحًا على أنه "تبيين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات"^(٥)، وبناءً على ما تقدم من مفهوم القضاء في اصطلاح الفقهاء يظهر مفارقة القاضي للمفتي، في كون القاضي يُبين الحكم الشرعي ويُلزم به، والمفتي يبين الحكم الشرعي بلا إلزام.

المطلب الثالث: مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لأحكام النظام السعودي:

تضمن الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني الصادر بقرار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٤٤١/١٠/٥ هـ الموافق ٢٠٢٠/٥/٢٨ م مفهوم التقاضي الإلكتروني في القضاء السعودي، إذ تضمن أن الجلسات التي تُعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني على نوعين:

النوع الأول: الجلسات الكتابية، ومفهومها تمكين الدائرة أطراف الدعوى من الترافع كتابة وتبادل المذكرات وإيداعها، وكذا توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابة من قبل أطراف الدعوى دون الحديث من خلال الجلسات المرئية.

^١ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ج ٥، ص ٩٩، ط ٢، ١٩٧٢ م.

^٢ - ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٦، ط ٣، ١٤١٤ هـ.

^٣ - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص ٣٢٥، ط ٨، ٢٠٠٥ م.

^٤ - البهوتي، الروض المربع، ص ٤٣٤، ١٤٢٥ هـ.

^٥ - البهوتي، شرح منهي الإرادات، ج ٣، ص ٤٨٥، ط ١، ١٤١٤ هـ.

النوع الثاني: الجلسات المرئية، وهي عقد الدائرة للجلسات بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية يحضرها أطراف الدعوى عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، تتضمن مناقشة أطراف الدعوى واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالحكم.

وتأسيساً على ما تقدم يظهر جلياً أن التقاضي عن بعد إما أن يكون من خلال الجلسات الكتابية فقط دون صوت أو صورة، إذ أن إجراءات الجلسة الكتابية يجري انعقادها وتنفيذ جميع وقائعها كتابة دون صوت أو صورة، وأما النوع الثاني من التقاضي عن بعد فهو الذي تنعقد به جلسة الدعوى بالصوت والصورة معاً، وهو ما يصطلح عليه بالجلسات المرئية^(١).

وبناءً على ما سبق، فإن مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لما قرره المنظم السعودي يتقرر على أنه تحويل جميع إجراءات التقاضي التي تضمنتها أحكام الأنظمة العدلية والقضائية في المملكة العربية السعودية إلى إجراءات إلكترونية، من خلال منصة التقاضي الإلكتروني المعتمدة من وزارة العدل، بدءاً من قيد الدعوى، مروراً بجميع الإجراءات القضائية، كتبادل المذكرات، وتقديم المستندات، وعقد الجلسات بنوعيتها، الجلسات الكتابية والمرئية، وانتهاءً بصدور الحكم واستلامه والاعتراض عليه لأعلى درجة.

المبحث الثاني: مبررات وخصائص التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بعد:

كما أشرنا سابقاً إلى التطورات المتسارعة في دول العالم، وأعني بذلك الثورة الهائلة في الجانب التقني وما يتولد عنه من تطورات شملت كافة الجوانب ومن ذلك الجانب العدلي والقضائي، ولأن حياة الناس طرأ عليها الكثير من التغيرات من حيث كثرة المسؤوليات وتسارعها واتساق ذلك كله مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وما تولد عنها من برنامج التحول الرقمي في كافة الجوانب ومن ذلك الجانب العدلي والقضائي؛ ما يتقرر أن اتجاه المملكة العربية السعودية إلى أن تخطو خطوات متسارعة في مسألة التقاضي عن بعد أو التقاضي الإلكتروني أمر تقتضيه حاجة هذا العصر وليس من باب الترف، ويرى الباحث أن مبررات ودواعي اللجوء إلى التقاضي عن بعد أمر تقتضيه الحاجة وربما الضرورة، وذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: الجوائح والأوبئة

الوجه الثاني: الاضطرابات السياسية

الوجه الثالث: الحروب

الوجه الرابع: الانفلات الأمني

^١ - الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني السابق الإشارة إليه

الوجه الخامس: مكافحة الفساد

الوجه السادس: تسهيل حضور الخبراء والشهود

الوجه السابع: تعزيز كفاءة الجلسات

المطلب الثاني: خصائص التقاضي عن بعد:

قبل بسط الحديث في مسألة خصائص التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد -ولا مشاحة في الاصطلاح- ولأجل تجلية مفهوم الخصائص لأجل تمييزها وإفرادها بالحكم عن غيرها من المفاهيم المتشابهة للخصائص، إذ أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فيحسن هنا بيان مفهوم الخصائص لغةً واصطلاحاً:

أولاً: مفهوم الخصائص لغةً: الخصائص في اللغة جمع خصوصية، وهي مأخوذة من مادة خَصَصَ، قال في لسان العرب: خَصَّه بالشيء يَخْصُه خَصًّا، وخصوصاً، وخصوصيةً، وخصوصيةً، وخصوصية بفتح الخاء المعجمة وضمها، والفتح أفصح، وخَصَّه واختَصَّه: أفرده به دون غيره، يُقال: اختص فلانٌ بالأمر إذا انفرد وخص غيره. (١)

ثانياً: مفهوم الخصائص اصطلاحاً: بعد بذل الوسع واستفراغ الجهد في تتبع واستقراء المفاهيم المتعلقة في مفهوم الخصائص من حيث الاصطلاح، ظهر لي أن مفهوم الخصائص من حيث الاصطلاح يُستظهر ويُعرّف بحسب الفن أو العلم الذي يُضاف إليه، إذ أن مفهومه من حيث الاصطلاح متعلق بالمفهوم اللغوي، ومن أمثله ما تقدم، كتاب خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب، إذ قرر في كتابه أن مفهوم الخصائص اصطلاحاً: هي الفضائل والأمور التي انفرد بها النبي -صلى الله عليه وسلم- وامتاز بها عن إخوانه الأنبياء وكذا عن سائر البشر (٢)، وكذا ما قرره الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ في كتابه، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية، إذ أنه أفرده عدة مبادئ قرر أنها تُعد من الخصائص العامة في نظام القضاء الشرعي (٣).

لما سبق، فالذي يظهر لي أن مفهوم الخصائص أو الخاصية من الناحية الاصطلاحية تتعلق بالعلم أو الفن الذي ستُضاف إليه هذه الخصائص، ولم أقف على مفهوم للخاصية من الناحية الاصطلاحية منفكاً عن العلم الذي سيضاف إليه، وبناءً على ما تقدم، ولأن المقام مقام بسطٍ وتجلية لأبرز الخصائص المتعلقة بالتقاضي عن بعد، فإني سأجته في وضع تعريفٍ أو مفهومٍ يُجَلِّي مفهوم خصائص التقاضي عن بعد.

خصائص التقاضي عن بعد اصطلاحاً: هي الصفات أو المزايا التي يختص بها التقاضي عن بعد دون غيره من التقاضي التقليدي، كالسرعة في إجراءات التقاضي، وضمان سرية المعلومة، وسهولة الاطلاع على مستندات الدعوى، وتوثيق جميع إجراءات الجلسة القضائية بصورة رقمية، مع تقليل النفقات والتكاليف المادية.

وهنا سنأتي على أبرز خصائص التقاضي عن بعد في عدة فروع:

^١ - ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص٢٤، ط٣، ١٤١٤هـ

^٢ - السروري، خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب، ط١، ٢٠١٥م

^٣ - د. حسين آل الشيخ، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية وارتباط النظام القضائي في المملكة العربية السعودية بها ١٤٢٦هـ

الفرع الأول: التوثيق الرقمي: مصطلح أو مفهوم نعني به الاعتماد في توثيق الجلسات القضائية وما يستتبعها من إجراءات، كالتوقيعات الإلكترونية، وكذا ما يُقدم في الدعوى القضائية من مستندات لها تعلق في أصل النزاع، يجري تحويلها إلى ملفات رقمية قابلة للتخزين ما يرفع بشكلٍ ظاهر نسبة الأمن والموثوقية في الدعوى القضائية.

الفرع الثاني: تخفيض التكاليف المادية: وهذا ظاهرٌ، لا يحتاج إلى برهان، بل هو مُشاهد من وقائع الحال، إذ أن الأصل في أصول التقاضي أن الدعاوى تُقام في بلد المدعى عليه، وقد يضطر المدعي إلى التنقل من منطقة إلى منطقة، أو مدينة إلى مدينة أخرى، وهذا سيتولد عنه أن المدعي سيغرم في سبيل مباشرته دعواه من مصاريف تنقل، وسكن، وأجرة طريق، وما يفوته من كسبٍ في سبيل مباشرته لهذه الدعوى، وأما التقاضي الإلكتروني فهو بخلاف ما سبق، إذ لا يحتاج من أطراف الدعوى سوى الحضور من خلال أماكنهم، كلٌّ بحسب موطنه أو مقر إقامته، من خلال المنصات الإلكترونية، بل إن جلسات التقاضي التي تُعقد من خلال التقاضي عن بعد قد يكون المدعي في موطن والمدعى عليه في موطن آخر والتقاضي في موطن ثالث.

الفرع الثالث: سهولة الاطلاع على وثائق الدعوى دون حاجة لحضور المحكمة: إذ باستطاعة أطراف الدعوى الاطلاع على كامل ملف الدعوى وإجراءاتها وضبط الدائرة والتوقيع على محضر الجلسة -وهو ما يصطلح عليه بالمصادقة- من خلال المنصة الإلكترونية، دون حاجة إلى الحضور إلى المحكمة أو الدائرة.

الفرع الرابع: تخفيف الازدحام لدى المحاكم والمرافق القضائية: إذ أن من أهم خصائص التقاضي عن بعد انعقاد الجلسات عن طريق المنصات الإلكترونية، وبناءً عليه عدم الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى محل النزاع إلى المحكمة أو الدائرة؛ وهذا يُقلل بصورة ظاهرة من إشغال المكاتب وقاعات المحكمة بالخصوم والمراجعين.

الفرع الخامس: الأمانة والسرية: إذ أن الدعوى القضائية مقيدة عن طريق المستندات الرقمية، وهذا مدعاة لمزيد من الضمانات في حفظ معلومات ووقائع وأسرار الدعوى، فلا يطلع عليها غير ذوي الشأن؛ لكونها مقيدة بأرقام هوياتهم وكذا أرقام تحقق مرتبطة بالمتقاضين أو الخصوم، كما أن جميع مستندات الدعوى القضائية يمكن إثباته والرجوع إليه في أي وقت لكونه مقيدا ومرتبطا برقم الدعوى، وهذا يُعد من أهم محاسن التقاضي عن بعد من حيث حفظ الحقوق وإيجاد مزيد من الضمانات للدعوى القضائية^(١).

الفرع السادس: السرعة والكفاءة: إذ أن من خصائص التقاضي عن بعد السرعة في إجراءات الدعوى، وكذا السرعة في استلام وتسليم المستندات، وتقديم المذكرات والطلبات الأصلية أو العارضة، وتقديم الالتماس والاستئناف، وجميع إجراءات الدعوى، كل ما سبق يجري تنفيذه إلكترونياً من خلال منصة إلكترونية، دون حاجة للحضور إلى مقر المحكمة وتقديم ملف الدعوى ومستنداتها ورقياً، وهذا فيه اختصار لكثير من الجهد والوقت على الخصوم وعلى المحكمة^(٢).

^١ - محمد عادل سعدة، دور التقاضي الإلكتروني في ضمان أداء الخدمة القضائية، ص ٢٢٦

^٢ - د. أمل فوزي، فلسفة استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي الرقمية وآلياتها القانونية والتقنية، ص ٢٠١

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة

ثالثاً: معاجم اللغة

رابعاً: المراجع الفقهية والقانونية:

١. الحجاوي، م. أ. (٢٠٠٢) زاد المستقنع في اختصار المقنع (تحقيق ع. العسكر). الرياض: دار الوطن.
٢. ابن قدامة، ع. م. (١٩٦٨). المغني. القاهرة: دار الفكر.
٣. البهوتي، م. ب. (١٩٩٦). كشف القناع عن متن الإقناع (تحقيق ع. التركي). الرياض: دار عالم الكتب.
٤. البهوتي، م. ب. (١٩٩٦). الروض المربع شرح زاد المستقنع. الرياض: دار المؤيد.
٥. الشافعي، م. إ. (١٩٠٣). الأم. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية.
٦. ابن فرحون، إ. ب. (١٩٨٦). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. الماوردي، أ. ح. (١٩٧٢). أدب القاضي (تحقيق م. السرحان). بغداد: وزارة الأوقاف.
٨. ابن حزم، أ. م. (١٩٨٤). المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر.
٩. القرطبي، م. أ. (١٩٦٧). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.
١٠. الشاطبي، إ. ب. (١٩٩٧). الموافقات. القاهرة: دار ابن عفا.
١١. الزحيلي، م. م. (١٩٩٥). التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة. دمشق: دار الفكر.
١٢. الشريعة، ح. (٢٠١٠). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. عمان: دار وائل.
١٣. الترساوي، م. ع. (٢٠١٥). تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
١٤. السويغان، ع. س. (٢٠١٢). إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية. الكويت: دار الجامعة العربية.
١٥. سرحان، ع. (٢٠٠٨). البريد الإلكتروني: دراسة قانونية. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٦. عبد الرحيم، س. م. (٢٠٠٩). *التجارة الإلكترونية في خدمة التجارة والمصارف العربية*. بيروت: دار النهضة.
١٧. منديل، أ. ف. (٢٠١٤). *التقاضي عن بعد: دراسة قانونية*. بغداد: دار الجامعة.
١٨. الجنيهي، م.، والجنيهي، م. (٢٠٠٥). *التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات*. القاهرة: دار الفكر.
١٩. الشوا، م. س. (١٩٩٤). *ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات*. بيروت: دار النهضة العربية.
٢٠. لطفي، ع. (٢٠٠٧). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
٢١. عواض، ي. س. (٢٠١٢). *خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية*. عمان: دار الثقافة.
٢٢. إبراهيم، خ. م. (٢٠٠٧). *الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٣. نمديلي، ر. ص. (٢٠٠٧). *العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية*. الجزائر: دار المعرفة.
٢٤. عبد الفتاح، خ. (٢٠١٢). *فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية*. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
٢٥. آل خنين، ع. (٢٠١٣). *الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي*. الرياض: مكتبة الرشد.
٢٦. أوتاني، ص. (٢٠١٢). *المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق*. عمان: دار الثقافة.
٢٧. الغانم، ع. (٢٠١٧). *المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية*. الرياض: دار الميمان.
٢٨. عبد علي، ح.، والكرعاوي، ن. (٢٠١٦). *مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته*. بغداد: دار الجامعة.
٢٩. الرومي، م. أ. (٢٠٠٦). *النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني*. القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٠. آل خنين، ع. (٢٠٠٣). *توصيف الأحكام في الشريعة الإسلامية*. الرياض: مكتبة الرشد.
٣١. شديفات، ص. م. (٢٠١٥). *التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية videoconference*. دراسات علوم الشريعة والقانون، ١. عمان: عمادة البحث العلمي.
٣٢. حسين، ع. ي. ق. (٢٠٠٩). *تقنية الاتصال المرئي وسيلة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٣٣. الكرعاوي، ن. ج. (٢٠١٤). *التقاضي عن بعد* (رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، العراق).
٣٤. الجازي، ج. ض. (٢٠١٠). *نحو نظام قضائي إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية*. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

٣٥.الأحمدي، ع.ب. (٢٠٢١). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة .المجلة العربية للنشر العلمي، ١٧(٦٣).

بالإضافة إلى المزيد من المراجع التي جاري العمل على الاستفادة منها وتحصيلها، المتعلقة بهذه الدراسة